

أسوأ ما تصاب به أمة أن يتحد الدين مع الدولة وثائق مهمة تكشف اضطهاد سلامة موسى بسبب دعواته التحريرية والعلمانية



تكشف وثائق عشر عليها أثار تصفية مكتب محاماة في القاهرة عن خفايا معركة مجهولة خاضها المفكر المصري الراحل سلامة موسى مع الحكومة خلال ثلاثينات القرن الماضي لمصادرة مجلة أدبية تخوفاً من أفكاره العلمانية. يأتي هذا الكشف ليعيد تسليط الضوء على أفكار الباحث المصري التي ما تزال صالحة إلى اليوم، حيث تشدد المعركة بين الإصلاحيين والرجعيين، وحيث يوظف الدين لخدمة السياسة، في وضع عبر عنه موسى بقوله «أسوأ ما تصاب به أمة أن يتحد الدين مع الدولة».



مصطفى عبيد
كاتب مصري

القاهرة - وأنا أفكر في بداية لسطوري التالية، مساء الاثنين، فاجاني مشهد خروج مجموعة من الناس في مدينة الإسكندرية الساحلية التي كانت يوماً مدينة الحكمة والجمال ومتعددة الثقافات، يكبرون ويهللون، ويحتشدون للدعاء على كورونا، ليبدلوا أن فايروس الجهل أشد خطراً من أي وباء، ويؤكدوا أن إلغاء العقل أفة الأوقات.

جوهر المقال، ليست على هؤلاء الذين يعرضون حياة الناس للخطر باحتسابهم ونجمهم تحت وهم الخضوع إلى الله لصد الجائحة، لكن هذه الحادثة قدّمت مدخلا مناسباً لها لموضوعها الذي يستحضر ذكرى الكاتب المصري الثوري سلامة موسى (1887-1958).

سبب تذكر موسى ليس لحول نكرى وفاته أو ميلاده، بل لحادثة قادت إلى العثور على وثائق وأوراق قضائية مجهولة تعود لثمانين سنة ماضية، وتكشف تفاصيل خفية عن معركة سلامة موسى ضد الجهل والظلامية ومسعاها لنصرة العلم والحرية، وهي معركة ما زالت رحاها تدور إلى اليوم من قبل غيره من الثوريين.

الصدفة نكرتنا بهذا الكاتب، وذلك خلال تصفية أحد مكاتب المحاماة القديمة. من بين هذه الوثائق أوراق قضائية تكشف قصة من قصص تضيق السلطة الأمنية والدينية في مصر خلال الثلاثينات من القرن الماضي على فكر وعقلانية ونضالات سلامة موسى في ترسيخ المدنية، مشهرا الكلمة سلاحاً.

سلامة موسى كان يرى ضرورة تحرير الطبقات المحلونة من العبودية الأولى، وهي عبودية الوهم والخرافة، لأنها ستؤدي إلى تحرير تلك الفئات من العبودية الثانية، وهي عبودية الاستغلال الطبقي

تفجر هذه الوثائق مفاجأة تخص إحدى الصحف المصرية الشهيرة قبل ثورة يوليو 1952 وهي صحيفة "المصري" التي أصدرها محمود أبو الفتح سنة 1936 واستمرت حتى سنة 1954 كلسان حال لحزب الوفد، ذلك أن الاسم مأخوذ من إصدار آخر لسلامة

سبق ووقفه بمعرفة السلطات. الوثائق التي اطلعت عليها عبارة عن حزمة مستندات تتضمن دعوى قضائية أقامها مكتب محاماة مصري كان شهيراً في الثلاثينات والأربعينات، هو مكتب سابا حبشي ومصطفى مرعي، ضد وزارة الداخلية بسبب مصادرتها لمجلتين.

يبدو الرجل بعد حوالي ثمانية عقود من تعطيل مجلتيه التي لا تحفظ دار الكتب بأي من أعضائها، خالد في سماء الفكر كواحد من الرواد الأوائل الذين لفتوا الأنظار إلى الفكر الغربي وسعوا إلى نقل المعارف وترجمة الأفكار الجديدة إلى العربية.

منذ كتابه الأول "مقدمة السوبرمان" وما تلاه من كتب مثل "حرية العقل في مصر" و"النهضة الأوروبية" و"هؤلاء علموني"، وترجمات إسهامات المفكرين والفلاسفة الغربيين قديماً وحديثاً، ترك موسى علامات مهمة في طريق العلم والفكر والثقافة.

أوراق قديمة مبعثرة

قالت أوراق الدعوى المقامة سنة 1937 أن سلامة موسى كان يصدر في عام 1930 مجلتيه إحداهما مجلة المصري، وهي أسبوعية وتطبع 20 ألف نسخة، والثانية هي المجلة الجديدة، مجلة شهرية، وتطبع 12 ألف نسخة. وأشارت إلى أن موكلها (موسى) تحمّل مصاريف باهظة في إعداد المجلتين. واضطر إلى شراء مطبعة بمبلغ 3500 جنيه (تساوي الآن 35 مليون جنيه مصري تقريبا بحسب معدل التضخم أي ما يعادل مليوني وربع مليون دولار) كي يضمن طباعة المجلتين في الموعد المضبوط.

وطبقاً لأوراق الدعوى فقد دفع سلامة موسى لوزارة الداخلية مبلغ 150 جنيهًا كضمان عن المجلة الجديدة، رغم كونها شهرية، وكان الوحيد الذي دفع ذلك المبلغ مما يدل على كونه مقصوداً بالاعتدال من جانب الوزارة دون غيره من أصحاب المجلات الشهرية التي أعتيت من سريان القانون عليها.

وانتهج سلامة كعادته منهج الدفاع عن الحريات والدعوة إلى إعادة النظام البرلماني، وكان جزاؤه على ذلك قيام الحكومة بتعطيل مجلة المصري تعطيلاً نهائياً، بدءاً من منتصف يونيو 1930، حيث كانت تحقق ربحاً شهرياً له، وقامت الحكومة في أغسطس 1931 بتعطيل المجلة الجديدة ثلاث سنوات، ما شكل عدواناً واضحاً على حرية الرأي.



بلغ التعنت بالوزارة إلى حد أن اختارت لتخفيف أمر التعطيل الصادر عن المجلة الجديدة منتصف الساعة الثالثة صباحاً من اليوم الذي كان العدد يطبع فيه وتم التفتيش في منزل الطالب في ظروف غير مألوفة.

كشفت الأوراق أسباب تعطيل مجلتي سلامة موسى، فأرجعتها إلى إصراره على تبني حرية الرأي وتعددها، وهو ما كان وراء إغلاق وتعطيل إصداراته. والمثير أن القضية أن مكتب المحاماة طالب بتغريم وزارة الداخلية وقتها مبلغ 1500 جنيه عن تعطيل مجلة المصري، فضلاً عن ألف جنيه عن تعطيل المجلة الجديدة، بالإضافة إلى المطالبة بتعويضه عن مطبعته التي قام بشرائها. أضافت الدعوى أن الاعتداء على حقوق الملكية لاسم مجلة المصري، "وبما أن مصلحة الصحافة صرح لصحافيين آخرين بإطلاق اسم المصري على صحيفة يومية، في حين أن هذا الاسم من حق الطالب (سلامة موسى) لأنه اسم مجلته الأولى، فإنه تم إعلان صاحب المقام الرفيع وزير الداخلية بالزامه بدفع مبلغ 5350 جنيهًا مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة مع شمول الحكم بالنفاذ المسجل بغير كفاية".

دفاع الحكومة

استندت الدعوى في استحقاق موكلها للتعويض أن الحكومة منحت تعويضات للجرائد والمجلات المعطلة بلغت 13 ألف جنيه، بل إنها منحت تعويضات للصحافيين الذين استأجروا صحف ومجلات لم تكن ملكهم، وهو ما كان مجازاً وفق القوانين.

وتكشف نص الدعوى أن المدعي عليه مستعد على أن يبرهن أن تعطيل مجلتيه كان سبباً في ارتباكات مالية أدت به أن يبيع أرضاً ثمينة بالتمن البخس، وإلى قيامه برهن مصوغات زوجته لدى بنك الرهونات الإيطالي منذ التعطيل إلى الآن.

الملاحظ في حافظة مستندات وزارة الداخلية في القضية ذاتها أن قرار تعطيل مجلة المصري تضمن تعليقا من الوزارة بأن المجلة المفترض كونها مجلة أدبية فقط نشرت مقالات وفصول تتعرض للبحث في السياسة، ما يثير خواطر الناس، وهو ما يكشف عن ضعف منطق من جانب المؤسسة الأمنية القائمة في ذلك الوقت.

من وكيل وزارة الداخلية بالترخيص بإصدار المجلة، على أن تكون قاصرة على الموضوعات الأدبية. واستعانت وزارة الداخلية بخطاب مقدم من الجامع الأزهر يشكو فيه من نشر المجلة لموضوعات تمس الشان الديني، مشيراً إلى ورود شكوى له بتوقيع "متالم" من قيام المجلة بنشر آراء وأفكار ضد الدين. قدمت وزارة الداخلية في حافظة مستندات خطاب تحريات أجرته المباحث بشأن صاحب المجلتين وأفاد أنه كاتب معروف عنه طرفه الشديد في المبادئ الاشتراكية وخروجه عن تعاليم كافة الأديان. يعني ذلك أن السلطات الأمنية بدلا من تبرير قيامها بإغلاق مجلتيه فكريتين، قامت برفع سيف التفسير في وجه سلامة موسى وشهرته به كنوع من الإجراء العقابي لمفكر يتبنى الحريات وينشر بالعلم والعقلانية، فضلا عما حملته ذلك من تحريض سافر ضد الرجل يمكن أن يعرض حياته للخطر من قبل المجهوسين دينياً.

إن دل ذلك على أمر، فهو يدل على عمق تأثير كتابات الرجل، وقدرته على الوصول إلى أدمغة الشباب المثقف الباحث عن التطور والتقدم، واستسهال السلطات تكفيره كدعاية سلبية يمكن أن تحد من ذلك التأثير.

الملاحظ في حافظة مستندات وزارة الداخلية في القضية ذاتها أن قرار تعطيل مجلة المصري تضمن تعليقا من الوزارة بأن المجلة المفترض كونها مجلة أدبية فقط نشرت مقالات وفصول تتعرض للبحث في السياسة، ما يثير خواطر الناس، وهو ما يكشف عن ضعف منطق من جانب المؤسسة الأمنية القائمة في ذلك الوقت.

الطريف في الدعوى أنها أقيمت في 10 يوليو سنة 1937 وعقدت الجلسة الأولى يوم الأربعاء 14 يوليو من نفس العام، أي بعد أربعة أيام فقط من إقامتها، وتم التأجيل إلى 14 سبتمبر لإيداع المستندات من قبل الطرفين، ثم عقدت جلسة مرافعات في 18 نوفمبر التالي، وعقدت جلسة أخرى في 13 يناير سنة 1938، وتم الاتفاق في النهاية على الصلح بين سلامة موسى ووزارة الداخلية بعد الاتفاق على قيمة التعويض. وعقدت جلسة للصلح

وهم الدولة الدينية ازداد ترسخا

في 21 أبريل سنة 1938. لم نخبرنا أوراق الدعوى عن قيمة التعويض المنفق عليه، لكنها تشير إلى تنازل سلامة موسى عن دعواه نهائياً في أول أكتوبر سنة 1938. ليس سرا أن الرجل كان من أوائل من طالبوا بتأميم قناة السويس، وشاء القدر أن يشهد تحقق ما طالب به قبل عامين من رحيله، تشاركاً ترانسا فكريا عظيماً مازلنا نقتفي آثاره.

تبقى مقولاته الخالدة صالحة للاستدعاء في كل زمن لتوجيه المجتمعات إلى العلم والتفكير العقلاني، وهو الذي قال "إن أسوأ ما تصاب به أمة من الأمم هو أن يتحد الدين لديها مع الاستبداد". وما صدق قوله "ليس الحياة غاية إلا الحياة، وكل ما عدا الحياة إنما هي وسائل للحياة".

فضلا عن مقولاته الشهيرة "إن اعتلاء الدين للدولة يضر الدين ويحطه، إن يغنيه عن القوة الروحية والأخلاق السامية، فالدين يجب أن يتجرد من أي سلطان مادي حكومي أو بوليسي، حتى يستنبط قواه الروحية المستقلة ويصل إلى القلوب عفواً دون مساعدة خارجية". كذلك مقولته "لن نبغ النضج، ما لم تكن القراءة والدراسة عادتنا، وما لم ننفق على تثقيف أذهاننا بمثل السخاء الذي ننفق به على شراء حاجاتنا اليومية".

وقد كتب الروائي الراحل نجيب محفوظ في سيرته الذاتية "أنا نجيب محفوظ"، أن سلامة موسى استأذنه الأول، وكان أكبر مبشر في جيله بالعدالة الاجتماعية والعلم والرؤية العصرية. وخصص له المفكر والنقاد الراحل غالي شكري كتاباً يروي سيرته بعنوان "سلامة موسى وأزمة الضمير العربي"، أشار فيه إلى أن الرجل كان يرى ضرورة تحرير الطبقات المحلونة من العبودية الأولى، وهي عبودية الوهم والخرافة، لأنها ستؤدي إلى تحرير تلك الفئات من العبودية الثانية، وهي عبودية الاستغلال الطبقي، وظلت هذه الفكرة نقطة الانطلاق في تكوين منهجه الفكري إلى النهاية، وراح في مختلف مؤلفاته يلح إلحاحاً شديداً على الخلاص من أسر الفكر الغيبي.



**سلامة موسى:
لن نبغ النضج، ما لم تكن القراءة والدراسة عادتنا، وما لم ننفق على تثقيف أذهاننا بمثل السخاء الذي ننفق به على شراء حاجاتنا اليومية**

